بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

تعد مسألة الصفات من بواكير المباحث الكلامية التي حظيت باهتمام كبير لدى المتكلمين، إذ شغلت حيزا كبيرا من مصنفاتهم الكلامية. حتى أن بعض الباحثين يرون أن سبب تسمية علم الكلام بهذا الاسم يرجع إلى أن أهم مشكلات هذا العلم هي مسألة الكلام الإلهي الذي هو صفة من صفاته تعالى، مما يعكس أهمية هذه المسألة في علم الكلام. وكان الجعد بن درهم (ت١١٨هـ) من أوائل من أثار قضية الصفات الإلهية في الفكر الإسلامي وصرح بخلق القرآن. ثم ظهر بعده جهم بن صفوان (ت١٢٨هـ) فأخذ هذه الفكرة وطورها رافضا إطلاق كثير من الصفات على الله تعالى.

وقد اهتمت المدارس الكلامية بمسألة الصفات فيما بعد من حيث تقسيمها وتفسيرها وعلاقتها بالذات الإلهية. فالمعتزلة نفوا الصفات الزائدة على الذات من علم وقدرة وحياة وسمع وبصر، لأن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء، وذهبوا إلى أن الله تعالى يستحق هذه الصفات لذاته دون معنى زائد عليها، فالله عالم بذاته وقادر بذاته وليس بعلم أو بقدرة، وذلك لا يعني أن المعتزلة أنكروا الصفات الإلهية بل فسروها وفق منهجهم العقلي العام.

والأشاعرة أثبتوا لله سبع صفات هي الإرادة والقدرة والعلم والسمع والبصر والكلام والحياة، وهذه الصفات عبارة عن معان وجودية حقيقية زائدة على الذات ومغايرة لها من حيث المفهوم، ومع ذلك فهي قائمة بالذات لا تنفك عنها، وهذا ما يعبر عنه المتكلمون بالصيغة المعروفة (ليست الصفات عين الذات ولا غيرها). أما الماتريدية فقد أضافوا إلى ما أثبته الأشاعرة صفة أخرى هي التكوين، لتصبح الصفات الثبوتية عندهم ثمان صفات.

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

وتعد صفة التكوين من جملة المسائل الخلافية بين مدرستي الأشاعرة والماترية، فبينما يذهب الماتريدية إلى أنها صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى، وأنها مستقلة عن القدرة، يرى الأشاعرة أنها من صفات الفعل، وهي حادثة، وذلك لأن هذه الصفة تتعلق بالأشياء الحادثة، فلو كانت قديمة لكانت متعلقاتها قديمة أيضا، مما يفضي إلى القول بقدم العالم.

ويظهر من تقريرات النسفي في تبصرة الأدلة، وغيره من منظري المذهب الماتريدي شدة الخلاف الذي جرى بين المدرستين في القرن الخامس والسادس الهجريين، ثم هدأت الأمور بعد ذلك العصر شيئا فشيئا، إلى أن صرح ابن الهمام من متأخري الماتريدية بارجاع صفة التكوين إلى القدرة، وأن الخلاف حولها كان لفظيا غير حقيقي.

وقد استمرت تلك المحاولات التي كانت تهدف إلى نبذ الخلاف بين المدرستين؛ فقام الشيخ إبراهيم الكردي الكوراني أحد متكلمي الأشاعرة المتأخرين بوضع رسالة خاصة حول هذه المسألة سماها (القول المبين في تحرير مسئلة التكوين) وضح فيها بعض الأفكار الرئيسة التي كانت سببا وراء اختلاف القائلين بالتكوين والنافين له، فذكر أن من نفى قدم التكوين إنما أراد نفيه بالفعل لا بالقوة، وأن من أثبت قدمه أراد الصفة الحقيقية التي هي مبدأ للخلق والإيجاد لا متعلقاته فهي حادثة بالاتفاق.

فالكوراني أراد بتأليف هذه الرسالة أن يخفف من حدة الخلاف الذي جرى بين الأشاعرة والماتريدية، وذلك من خلال تحديد المقصود من هذه الصفة، وأن القول بحدوثها أو قدمها لا يوجب التكفير أو التفسيق. ومن هنا تأتي أهمية تحقيق هذه الرسالة ذات القيمة العلمية، وتقديمها لدارسي علم الكلام والباحثين المتخصصين.

وقسمت هذا البحث على قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة، ويتضمن التعريف بالشيخ إبراهيم الكوراني من الناحية الشخصية والعلمية. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة الشيخ إبراهيم الكوراني الشخصية.



المبحث الثاني: حياة الشيخ إبراهيم الكوراني العلمية.

القسم الثاني: قسم التحقيق، ويشتمل على التعريف بالرسالة وذكر النص المحقق. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اسم الرسالة، وتوثيق نسبتها إلى المؤلف، ووصف النسخ الخطية، ومنهجنا في التحقيق.

المبحث الثاني: النص المحقق.



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



القسم الأول: قسم الدراسة، ويتضمن التعريف بالشيخ إبراهيم الكوراني من الناحية الشخصية والعلمية. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة الشيخ إبراهيم الكوراني الشخصية.

أولا: اسمه ونسبه

هو إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزوري الشهراني المدني، وذلك حسب ما دونه هو(١) وتلاميذه على معظم مصنفاته(٢)، فقد كان يسجل اسمه ونسبه بدقة عند كل تأليف سواء كان كتابا أو رسالة.

وقد اتفق معظم المؤرخين الذين ترجموا له على ذلك مع خلاف يسير بينهم؛ فمنهم من أسقط اسم الجد(٣)، ومنهم من قدم (شهاب الدين) على حسن(٤)، وهناك من يؤخر الكوراني بعد الشهراني، أو بعد الشهرزوري(٥)، وهناك من يقدم الشهراني على الشهرزوري(٦)، لكن الترتيب الصحيح لاسمه ونسبه ما ذكرته أولا.

ثانيا: لقبه وكنيته

يلقب بالكوراني نسبة إلى قبيلته الكردية، وهو من أشهر ألقابه، أما عند تلاميذه ومعاصريه فيلقب ببرهان الدين(٧)، وهو يدل على مكانته العلمية. ويكنى أبو إسحاق، وأبو العرفان، ولعل في ذلك إشارة إلى منزلته في التصوف والمعرفة الكشفية، وأبا محمد نسبة إلى ولده محمد أبو طاهر، وكناه بعض آخر بأبي الوقت(٨)، إشارة إلى بروزه وتفوقه العلمي في عصره.

ثالثا: تاريخ مولده:

ولد الكوراني في شهر شوال سنة ١٠٢٥هـ في شهران من أعمال شهرزور، وذلك حسب ما ذكره بنفسه في نهاية كتابه (الأمم لإيقاظ الهمم) الذي ترجم فيه لحياة شيوخه الذين تلقى على أيديهم العلم فقال: ((وقد رأيت بخط ملا عباس القاضي أخي الأستاذ ملا عبد الكريم بن ملا أبي بكر المصنف على ظهر الأنوار في فقه الشافعية، وكان تلميذ عمي ملا حسين بن شهاب الدين، والأنوار لعمي ولد إبراهيم بن حسن في شهر شوال ١٠٢٥هـ(٩)).







المبحث الثاني: حياة الشيخ إبراهيم الكوراني العلمية:

ولد الكوراني في شهرزور تلك المنطقة التي كانت ذات نشاط ديني وثقافي بارز، وأنجبت العديد من العلماء الكبار، تضاف إلى ذلك عائلته العلمية التي نشأ فيها، فبعد أن ختم القرآن الكريم؛ أخذ في دراسة العلوم العربية على يد شيوخ بلده(١٠)، ثم اشتغل بدراسة العلوم العقلية من المنطق والكلام والفلسفة والهندسة والهيئة والحساب(١١).

وإلى جانب ذلك فقد درس الفقه الشافعي وأصوله والتفسير، وكذلك قرأ المعاني والبيان(١٢)، لكنه لم يذكر من شيوخه الذين درس عليهم في كوردستان إلا الملا محمد شريف الصديقي الكوراني، والأستاذ عبد الكريم بن ملا أبي بكر المصنف.

ولما استكمل الكوراني العلوم المتداولة في بلده؛ نزل إلى بغداد وذلك سنة ١٠٥٥هـ، قاصدا أداء فريضة الحج حيث كان الطريق هناك(١٣). غير أنه بقي فيها مدة عام ونصف قضاها بين درس وتدريس.

ثم رحل إلى الشام ونزل بجوار المدرسة البدرائية بدمشق سنة ١٠٥٧هـ(١٤)، وسمع الحديث هناك من الحافظ نجم الدين بن محمد الغزي(١٥)، والشيخ عبد الباقي الحنبلي.

وفي حوالي سنة ١٠٦١هـ، انتقل الكوراني إلى مصر، والتقى ببعض علمائها منهم: الشيخ أبو العزائم سلطان بن أحمد المزاحي، فقرأ عليه في الجامع الأزهر بعض الكتب في الفقه الشافعي، ثم أجازه بالإفتاء والتدريس على مذهب الإمام الشافعي(١٦).

ومنهم اللغوي الأديب شهاب الدين الخفاجي، وقد التقى به للاطلاع على كتاب سيبويه، حيث كان يمتلك نسخة منه(١٧).

استقراره بالمدينة المنورة

لم تطل إقامة الكوراني بمصر، ففي حوالي سنة ١٠٦٢هـ، توجه إلى الحجاز عن طريق البحر، وأدى فريضة الحج، ثم رحل إلى المدينة المنورة والتقى بالشيخ صفي الدين أحمد بن محمد القشاشي، ولازمه إلى آخر أيامه(١٨).

ويعد القشاشي من أبرز شيوخ الكوراني وأبعدهم تأثيرا فيه من الناحية العلمية والتجربة الروحية، إذ سلك على يديه الطريقة، وقرأ عليه معظم كتب الحديث والتصوف، وتلك الجوانب التي عرف بها القشاشي انعكست فيما بعد في شخصية الكوراني وغلبت عليه.

ولم يزل يترقى عنده إلى أن أذن له في الإفتاء والتدريس وزوجه ابنته، ولما قربت وفاة الشيخ؛ استخلف الملا إبرهيم وقدمه على جميع أصحابه(١٩). ولعل ذلك التقدير من الشيخ جعل الكوراني أن لا يفكر في العودة إلى وطنه ويقضي في المدينة بقية حياته.

مؤلفاته:

لم يقصر الكوراني نشاطه العلمي على التدريس الذي اشتغل به طيلة حياته، بل أضاف إليه التأليف أيضا، فألف مؤلفات نافعة في جميع الفنون من الحديث والتفسير والكلام والفلسفة والتصوف والفقه واللغة، واختلف المؤرخون لحياته حول عدد مؤلفاته، فذهب الشوكاني إلى أنها تزيد على الثمانين(٢٠)، وتابعه الزركلي على ذلك(٢١)، في حين يرى المرادي أنه صنف أكثر من مائة مؤلف(٢٢)، وقد جمع الشيخ عبد القادر بن أبي بكر أحد تلاميذ الكوراني أغلب مؤلفاته في ثبت خاص به(٢٣). وأنجز الشيخ الكوراني جميع هذه المصنفات في المدينة المنورة إلا (تكميل التعريف لكتاب التصريف) و (الفواضل الزهانية في تكميل العوامل الجرجانية) و (إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله)، فقد ألف الأول عندما كان في كردستان، أما الثاني والثالث فشرع في تأليفهما في بلده أيضا، لكنه أتمهما عند استقراره في المدينة.

وفاته:

استمر الكوراني في التأليف والتدريس إلى أن أسلم روحه الطاهرة لباريها في الثامن عشر ربيع الثاني عام إحدى ومائة وألف (١١٠١)هـ، بمنزله في ظاهر المدينة المنورة ودفن بالبقيع(٢٤).



القسم الثاني: قسم التحقيق، ويشتمل على التعريف بالرسالة وذكر النص المحقق.

المبحث الأول: اسم الرسالة، وتوثيق نسبتها إلى المؤلف، ووصف النسخ الخطية، ومنهجنا في التحقيق.

أولا: اسم الرسالة وتوثيق نسبتها إلى المؤلف:

أ. بالنسبة لاسم الرسالة فهي (القول المبين في تحرير مسألة التكوين)، وأما نسبتها إلى المؤلف؛ فقد وردت ضمن قائمة مؤلفات الكوراني لدى اثنين من تلاميذه وهما محمد بن إسماعيل الكردي وعبد القادر بن أبي بكر، غير أن الكردي أسقط كلمة (تحرير) في العنوان، بينما احتفظ بها عبدالقادر؛ وكذلك ابن المؤلف الشيخ محمد أبو طاهر كما سيأتي. ولذلك آثرت إبقاء هذه الكلمة في العنوان.

ب. النسخة التي اعتمدنا عليها للتحقيق وجعلناها أصلا كتبها ابن المؤلف الشيخ أبو طاهر، وقد سجل اسم الرسالة ومؤلفها على صفحة الغلاف هكذا: (القول المبين في تحرير مسألة التكوين) لسيدي الوالد المرحوم الشيخ إبراهيم نفعني الله به في الدنيا والآخرة.

ثانيا: وصف النسخ الخطية التي اعتمدنا عليها في التحقيق:

اعتمدنا لتحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين هما: نسخة (الجامعة الإسلامية) بالمدينة المنورة، واعتبرناها أصلا؛ لقرب عهدها من حياة المؤلف، ومقابلتها على خطه، وخلوها من الأخطاء إلا نادرا، وقد رمزنا لها بالحرف (ج). ونسخة مكتبة (تشتربيتي) بدبلن، والتي رمزنا لها بالحرف (ت)، وفيما يلي وصف لهاتين النسختين:

أ. أما نسخة الجامعة الإسلامية فهي تقع ضمن مجموعة تحت رقم (٥٢٩٣) من ورقة ١٦٦_١٧٢، وتقع في (٧) ورقات، حيث تضم الأولى في جانبها الأيمن نهاية رسالة أخرى للكوراني نفسه، وعنوان المخطوط في جانبها الأيسر (القول المبين...)، وقد كتب العنوان بخط مغاير لنص المخطوط. وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٥) سطرا، عدا الأخيرة في وجهها الأيمن فإنها احتوت (١٦) سطرا، وقد كتبها الشيخ محمد أبو طاهر ابن الشيخ الكوراني بخط واضح، وربط الصفحات



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

بطريقة التعقيبة، وقابلها على خط المؤلف كما ورد ذلك في الورقة الأخيرة (بلغ مقابلة على خط المؤلف بحسب الطاقة على يد ابنه الفقير أبي طاهر، عمهما الله بعفوه وغفرانه آمين). لكنه لم يسجل تاريخ النسخ، إلا أن ذلك كان بعد وفاة المؤلف.

ب. وأما نسخة تشتربيتي فهي ضمن مجموعة أيضا تحت رقم (١٤٤٤) من ورقة ٢٠٤_٢١٠، وتقع في (٧) ورقات، عدد الأسطر في كل صفة (٢١) سطرا، وقد كتبت هذه النسخة بخط واضح إلى حد ما، لكنه لم تخل من السقط الكثير الذي أثر في تقويم النص لولا وجود النسخة الأولى، ولا تضم هذه النسخة عنوان المخطوط ومؤلفه، ولا أية بيانات عن الناسخ وتاريخ النسخ، وجعلناها نسخة ثانوية ورمزنا لها بالحرف (ت).

ثالثا: منهج التحقيق:

بعد الحصول على النسختين بدأت بقراءتهما قراءة متأنية، ثم شرعت في نسخ الرسالة معتمدا على نسخة الجامعة الإسلامية، ولكني لم ألتزمها بصفة مطلقة؛ بل أثبت في المتن ما أراه صحيحا من النسختين مع الإشارة إلى ما يخالف ذلك في الهامش. وقد راعيت في هذه المرحلة ما يلي:

أ. استكملت المتن من النسختين حيث لم يخل كل منهما من سقط على تفاوت بينهما في ذلك، ولم أضف إليه شيئا إلا إذا اقتضت ضرورة تقويم النص ذلك، ووضعت الزيادة وكذلك السقط بين قوسين معقوفتين.

ب. حددت بداية كل لوحة من لوحات النسختين في الصلب، مع الرمز لصفحات الأصل بالحرف (ج) ولصفحات النسخة الثانية بالحرف (ت).

ت. راعيت قواعد الكتابة والإملاء الحديثة من تقسيم الفقرات وعلامات الترقيم، وغير ذلك حتى يتمكن القارئ من قراءة النص وفهمه.

ث. علقت على بعض القضايا الكلامية التي تحتاج إلى تعليق، ووثقت الآراء والأقوال التي ذكرها المؤلف من مظانها الأصلية.



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

ج. ترجمت للأعلام الواردة ذكرهم في الرسالة، وكذلك عرفت بالفرق الكلامية تعريفا موجزا مع الإحالة إلى المراجع الأصلية.





المبحث الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، عدد خلق الله بدوام الله.

الحمد لله الذي كان في الأزل ولم يكن فيه شيء غيره من الممكنات، فأفاض نور الوجود على ما أراد تكوينه من قوابل الكائنات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الذي أول ما خلق الله نوره سيد البريات، وعلى آله وأصحابه نجوم الاهتداء(٢٥) في مدلهمات(٢٦) الحوادث المعضلات.

أما بعد: فهذا ما يتعلق بمسألة التكوين(٢٧) [المذكورة](٢٨) في كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني(٢٩) في فتح الباري بشرح البخاري _ عند الكلام على ما ذكره الإمام البخاري(٣٠) في "باب ما جاء في تخليق السموات والأرض [وغيرها](٣١) من الخلائق". وهو قوله: "[و](٣٢)هو فعل الرب تعالى وأمره، فالرب بصفاته وفعله وأمره و[كلامه](٣٣) هو الخالق المكون غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون" انتهى(٣٤)، _ وهي قوله: "ومسألة التكوين مشهورة بين المتكلمين، وأصلها أنهم اختلفوا هل صفة الفعل قديمة أو حادثة(٣٥)؟

فقال جمع من السلف منهم أبو حنيفة(٣٦): هي قديمة(٣٧). وقال آخرون منهم ابن كلاب(٣٨) والأشعري(٣٩): هي حادثة، [كيلا](٤٠) يلزم أن يكون المخلوق قديما(٤١).

وأجاب الأول [بأنه يوجد في الأزل صفة الخلق ولا مخلوق(٤٢)، فأجاب الأشعري بأنه لا يكون خلق ولا مخلوق، كما لا يكون ضارب ولا مضروب(٤٣)](٤٤). فألزموه بحدوث صفات، فيلزم(٤٥) حلول الحوادث بالله، فأجاب بأن هذه الصفات لا تحدث في الذات(٤٦) شيئا جديدا، فتعقبوه بأنه يلزم أن لا يسمى في الأزل خالقا ولا رازقا، وكلام الله [تعالى](٤٧) قديم، وقد ثبت فيه أنه الخالق الرازق.

فانفصل بعض الأشعرية بأن إطلاق ذلك إنما هو بطريق المجاز(٤٨)، وليس المراد



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



بعدم التسمية عدمها بطريق الحقيقة، ولم [يرتض][٤٩] هذا بعضهم؛ بل قال وهو المنقول عن الأشعري نفسه: "أن الأسامي جارية مجرى الأعلام، والعلم ليس بحقيقة ولا مجاز في اللغة، وأما في الشرع فلفظ الخالق الرازق صادق عليه بالحقيقة الشرعية، والبحث إنما هو فيها لا في الحقيقة اللغوية. فألزموه بتجويز إطلاق اسم الفاعل على من لم يقم به الفعل. فأجاب بأن الإطلاق هنا شرعي لا لغوي، انتهى".

وتصرف البخاري في هذا الموضع يقتضي موافقة القول الأول، والصائر إليه [سلم][٥٠] من الوقوع في مسألة حوادث لا [أول][٥١] لها، وبالله التوفيق". انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله[٥٢].

وأراد بالقول الأول: القول بقدم صفة الفعل، وهو قول أبي حنيفة وجمع من السلف على ما نقله عنهم، وأراد بتصرف البخاري ما ذكره بعد الترجمة إلى [أول[٥٣]] الإسناد، وقد مر نقله[٥٤]. وإنما اقتضى تصرفه موافقة القول الأول][٥٥]؛ لأنه فسر التخليق بفعله تعالى [وأمره حيث قال: وهو فعل الرب وأمره، ثم حكم بأن الرب بفعله][٥٦] وأمره غير مخلوق حيث قال: فالرب بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق، وكل ما هو غير مخلوق فهو قديم، [فالفعل قديم][٥٧]. وإنما الحادث ما كان بالفعل وصدر منه كما قال، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون. وأما قوله: والصائر إلى القول الأول سلم من الوقوع في مسألة حوادث لا أول لها فهو ميل إلى ترجيح القول الأول.

وكأن المسألة المشار إليها هي ما أوردوه على القائل بحدوث التكوين من أنه مستلزم للتسلسل، أو[٥٨] استغناء الحادث عن المحدث، وذلك لأنه لو كان حادثا؛ فإما بتكوين آخر فيلزم التسلسل[٥٩] وهو محال، ويلزم منه استحالة تكوين العالم مع أنه مشاهد، وأما بدونه فيستغنى الحادث عن المحدث والإحداث، وفيه تعطيل الصانع[٦٠]. انتهى. فإنه على [٢٠٤/ت] تقدير التسلسل يلزم حوادث لا أول لها إذ لا نهاية لها، وكل ما لا نهاية له لا أول له، وعلى تقدير [١٦٧/ج] استغناء الحادث عن المحدث والإحداث أيضا يلزم حوادث لا أول لها، بمعنى لا مستند لها تستند إليه، فإن الصانع هو الذي ينتهي إليه سلسلة الممكنات، فهو المبدأ الأول

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

لها؛ فما لا صانع له لا أول له يستند إليه.

هذا، وينبغي أن يعلم أن الشيخ الأشعري _ القائل بحدوث صفات الأفعال على تفاصيلها من التخليق والترزيق والإحياء والإماتة وغيرها، الجامع لجميعها اسم التكوين _ قائل بأن التكوين نسبة مخصوصة بين القدرة والأثر كائنا ما كان[٦١]. فهو من الإضافات والاعتبارات العقلية لا من الصفات الحقيقية الموجودة في الخارج الزائدة على الذات. وأما القائلون بقدمه فمنهم من يقول: إن صفات الأفعال كلها تندرج تحت التكوين، فهي راجعة إلى صفة [واحدة][٦٢] قديمة هي المعبر عنها بالتكوين[٦٣]، وهي صفة حقيقية موجودة في الخارج زائدة على الذات، و[أنه][٦٤] تكوينه للعالم ولكل جزء من أجزائه، لكن [لا][٦٥] في الأزل بل لوقت وجوده على حسب علمه تعالى وإرادته، فالتكوين باق أزلا وأبدا، والمكون حادث بحدوث التعلق[٦٦]. ومنهم من يقول: إن كلا منها صفة حقيقية أزلية[٦٧]، ومحققوهم على الأول، فإن [في][٦٨] الثاني تكثيرا للقدماء جدا من غير حاجة.

وإذا [عرفت][٦٩] هذا، ظهر أن النفي والإثبات في هذا [المبحث][٧٠] لم يتواردا على شيء واحد؛ فإن من نفى قدمه إنما أراد نفي التكوين بالفعل لا التكوين بالقوة، لأنه قائل بأن القدرة صفة [حقيقية][٧١] أزلية، وهي بانضمام الإرادة كافية للتخليق، فالله تعالى قادر في الأزل على خلق ما يشاء فيما لا يزال وهو معنى التكوين بالقوة، ولهذا قال: إنه حادث، لئلا يلزم أن يكون المخلوق قديما، فإنه إذا كان التكوين بالمعنى الذ نفي قدمه، أي: التكوين بالفعل قديما فلا يتخلف عنه المكون المخلوق فيكون المخلوق قديما، لكن المخلوق [حادث][٧٢] بالاتفاق، فيكون التخليق والتكوين بالفعل حادثا أيضا.

فمن قال: يوجد في الأزل صفة الخلق ولا مخلوق؛ [لا][٧٣] يريد به الخلق والتكوين بالفعل لأنه قائل بحدوث العالم؛ بل يريد [به][٧٤] الصفة الحقيقية التي هي مبدأ للخلق والتكوين بالفعل فيما لا يزال وهو التكوين بالقوة، لكن التكوين بالقوة عند التحقيق- راجع إلى معنى القدرة على الخلق متى يشاء- ليس بأمر زائد على ذلك، فإن القدرة بانضمام الإرادة كافية في الخلق والتكوين بالفعل وهما أزليتان،



١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

فإثبات التكوين بالقوة أزلا، هو في الحقيقة إثبات القدرة على الخلق متى شاء. فدعوى أن التكوين صفة زائدة غير القدرة والإرادة لا حاجة إليها، وسيظهر أن ما استدلوا به على إثباته لا يتم، وإثبات الزائد من [غير دليل](٧٥) لا يصار إليه.

[هذا](٧٦)؛ ولكون المراد بالتكوين الذي نفى قدمه هو التكوين بالفعل، قال الأشعري: لا يكون خلق ولا مخلوق، كما لا يكون ضرب ولا مضروب، وهو ظاهر. [و](٧٧)لكون القائلين بالقدم منهم من يقول: بكون صفات الأفعال على كثرتها صفات حقيقية أزلية موجودة، ألزموا الأشعري في ظنهم بحدوث صفات، فيلزم حلول الحوادث بالله، وحيث إن الأشعري لا يقول بزيادتها وكونها صفات حقيقية_ لا على أن تكون صفات متعددة، ولا على أن تكون راجعة إلى صفة واحدة حقيقية قديمة هي التكوين، بل إنما يقول: بكونها راجعة إلى أمر اعتباري هو النسبة المخصوصة بين القدرة والأثر_ لا يلزمه ذلك [٢٠٥/ت].

ولهذا قال: إن هذه الصفات لا تحدث في الذات شيئا جديدا، لأنها ليست بأمور موجودة في الخارج، والحادث الذي يمتنع حلوله بذاته تعالى هو الأمر الموجود بعد العدم، وأما ما لا وجود له وتجدد فلا مانع من اتصافه تعالى به، كيف وقد قال المحقق العضد(٧٨) في المواقف: إن الإضافات يجوز تجددها اتفاقا من العقلاء، حتى يقال: إنه تعالى موجود مع العالم بعد أن لم يكن معه انتهى(٧٩).

فحاصل قول الشيخ الأشعري: أن هذه الصفات لما كانت أمورا اعتبارية من قبيل الإضافات لا مانع من اتصاف الحق بها بعد أن لم يكن متصفا بها، [١٦٨/ج] لأنها لا تحدث في الذات شيئا جديدا، أي: لا يلزم من اتصاف الحق بها، اتصافه بحادث موجود في الخارج، حتى يلزم حلول الحوادث بالله، وإنما يلزم اتصافه بأمر اعتباري جديد، وتجدد الاعتبارات والإضافات مما اتفق العقلاء على جوازه كما مر نقله.

وأما ما تعقبوه به من أنه يلزم أن [لا](٨٠) يسمى في الأزل خالقا ولا رازقا، وكلام الله قديم، وقد ثبت فيه أنه الخالق الرازق؛ فتحرير الجواب عنه: [أنا إن قلنا](٨١): إن الكلام النفسي أمر وجداني لا يتميز فيه الوصف عن غيره؛ فظاهر أنه لا ضير في

التزام أن لا يسمى في الأزل خالقا ولا رازقا، لأن التسمية(٨٢) الأزلية [فرع تميز الوصف عن غيره أزلا، وهو](٨٣) فرع التنوع، [فحيث](٨٤) لا تنوع للكلام ولا انقسام إلى أقسامه من الأمر وغيره المتضمن لتميز الوصف عن غيره، فلا تميز فلا تسمية.

وإن قلنا بتنوع الكلام في الأزل وانقسامه على أقسامه، وهو الراجح، والنقل الصحيح عن الأشعري؛ فنختار أنه يسمى في الأزل خالقا ولا يلزم منه قدم التكوين؛ بمعنى أن يكون صفة حقيقية غير السبع يحدث المخلوق فيما لا يزال عند حدوث تعلقه به. لأن غاية ما يلزم من إطلاق الخالق عليه أزلا بعد تسليم حدوث العالم أن يكون سبحانه خالقا لما يشاء فيما لا يزال، سواء كان هذا الإطلاق حقيقيا أو مجازيا، فإن العالم إذا كان حادثا بالاتفاق، لم يلزم من إطلاق الخالق عليه أزلا، إلا أن الله مسمى في الأزل بأنه خالق فيما لا يزال، وهو إثبات الخالقية بالقوة أزلا، والذي نفى الأشعري أزليته هو الخالقية بالفعل، لا التسمية أزلا بالخالق فيما لا يزال، فإن مرجعه إلى إثبات القدرة على خلق ما يشاء أزلا وهو قائل بأزليتها.

وأما المنقول عن الأشعري نفسه؛ فيشبه أن يكون المراد أن المشتقات وإن كان معناها في اللغة ذاتا ما ثبت له المشتق منه، ولكن المشتقات من أسماء الله تعالى ليس المراد منها شرعا إلا ذات الحق على الخصوص، باعتبار وصف مبدء الاشتقاق، فهي جارية مجرى الأعلام من حيث المراد منها شرعا ذات مخصوصة، وإن لوحظ فيها مبدأ الاشتقاق(٨٥).

[و](٨٦) لما كان الكلام النفسي [خطابا متوجها إلى مخاطب مقدر زماني، كان زمان ذلك المخاطب المقدر ملحوظا فيه، فالمضي والحضور والاستقبال في الكلام النفسي](٨٧) بالنسبة إلى الزمان المقدر للمخاطب المقدر، لا إلى الأزل الذي هو للحق بمنزلة زمان الخطاب للمتكلم الزماني، فلا يلزم [تجويز](٨٨) إطلاق اسم الفاعل على من لم يقم به الفعل، لأنه [لم](٨٩) يطلق عليه أزلا إلا باعتبار زمن تعلق الإرادة بالإيجاد، الذي هو بالنسبة إلى زمان المخاطب المقدر إما ماض أو [حال](٩٠) أو مستقبل حسب ما [يدل](٩١) عليه القرائن، وكلما كان كذلك، كان



١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

اللازم من أجل كون الإطلاق حقيقيا هو الاتصاف بمبدأ الاشتقاق في ذلك الزمن لا في الأزل وهو متحقق بلا خفاء.

وبهذا يظهر معنى قوله: إن لفظ الخالق صادق عليه بالحقيقة الشرعية، فإن الشرع [٢٠٦/ت] مع دلالته على أن العالم حادث إذا دل على أنه تعالى متصف في الأزل بأنه خالق، كان معنى كونه خالقا شرعا لا محالة أنه تعالى متصف أزلا بأنه خالق فيما لا يزال لما يشاءه في وقته الذي هو ماض أو حال أو مستقبل بالنسبة إلى زمن المخاطب المقدر. فالاتصاف بالخالقية بالفعل، إنما يعتبر شرعا عند تعلق المشيئة بالإيجاد في أحد الأزمنة الثلاثة، بالنسبة إلى زمن المخاطب [لا](٩٢) في الأزل، والاتصاف بالخالقية بالفعل في أحد الأزمنة متحقق بلا خفاء، فلم يطلق اسم الفاعل إلا على من قام به الفعل في أحد تلك الأزمنة الملحوظة أزلا، وكلما كان كذلك، [كان](٩٣) حقيقة شرعية فلا حاجة إلى ارتكاب المجاز.

[فمن قال: إنه مجاز](٩٤) [كأنه](٩٥) بناه على ظن أن أزلية التسمية حقيقة؛ مستلزمة لأزلية الخالقية بالفعل، وهو ذهول عن أن الكلام النفسي ملحوظ في زمان المخاطب المقدر الزماني، إذ عند استحضار ذلك يظهر [أن](٩٦) أزلية التسمية [١٦٩/ج] حقيقة لا تستلزم أزلية الخالقية بالفعل، كما قد تبين. والله أعلم وبالله التوفيق.

وبما تقرر يتضح اندفاع سؤال حوادث لا أول [لها](٩٧)، وذلك لأن القدرة الأزلية إذا كانت عند الأشعري كافية في إيجاد الحوادث فيما لا يزال عند تعلق الإرادة حسب ما سبق به العلم، وكانت صفات الأفعال عنده(٩٨) كلها راجعة إلى التكوين الذي هو عنده نسبة مخصوصة بين القدرة [والأثر](٩٩) لم يكن التكوين [عنده مفتقرا إلى تكوين أصلا؛ لأن المحتاج إلى الاستناد إلى التكوين](١٠٠) إنما هو الموجود اتفاقا، والتكوين عنده على ما تقرر أمر اعتباري من قبيل الإضافات، فإن صفات الأفعال على كثرتها عنده راجعة إلى تعلقات القدرة، وهي أمور نسبية تتجدد عند تجدد توجهات الإرادة، وتعلقات القدرة حسب ما سبق به العلم، فلا وجود لها حتى تحتاج أن تكون مستندة إلى تكوين أصلا، فلا يلزم التسلسل، ولا استحالة



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م





١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

تكون العالم، ولا استغناء الحوادث عن المحدث والإحداث، ولا قيام الحوادث بذات الحق، فإن كل ذلك مبني على دعوى أن صفة التكوين أمر موجود في الخارج، وهي دعوى لم يقم عليها دليل تام إلى الآن[١٠١]، فإن كل ما استدلوا به على إثباتها مدخول. كما هو مبين في محله.

وكلما كان كذلك، لم يلزم شيء مما ذكر، فالقائل بحدوث التكوين؛ أي: تجدده عند تجدد توجهات الإرادة، سالم من الوقوع في مسألة حوادث لا أول لها، كما أن القائل بقدمه كذلك. ثم يترجح القول بتجدده، وكونه أمرا اعتباريا على القول بقدمه، وكونه صفة حقيقية، بسلامته عن إثبات [الزائد][١٠٢] من غير حاجة ولا دليل، وبالله التوفيق.

وقد صرح المحقق كمال الدين محمد بن همام الدين عبد الواحد بن عبد المجيد الحنفي الشهير بابن الهمام[١٠٣] _شكر الله سعيه_ في كتابه المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة بأن ما ذكره مشائخ الحنفية في معنى التكوين لا ينفي الذي ذكره الأشاعرة من أنه عبارة عن نسبة مخصوصة بين القدرة المعبر عنها بالتعلق، ولا يوجب كونه صفات أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة، ولا يلزم في دليل لهم ذلك، فلننقل كلامه هنا توضيحا للمقام وتتميما للمرام.

فنقول: قال: الركن الثالث: العلم بأفعال الله ومداره على عشرة أصول، وقبل الخوض في هذا الركن، نذكر مسألة اختلف فيها مشائخ الحنفية والأشاعرة في صفات الأفعال، والمراد صفات تدل على تأثير لها اسم غير اسم القدرة باعتبار أسماء آثارها، والكل يجمعها اسم التكوين [٢٠٧/ت]، فإن كان ذلك الأثر مخلوقا فالاسم الخالق والصفة الخلق، أو رزقا فالاسم الرازق والصفة الترزيق، أو حياة فهو المحي أو موتا فهو المميت، [فادعى متأخرو][١٠٤] [الحنفية][١٠٥] من عهد أبي منصور[١٠٦] أنها صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة، وليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك[١٠٧]، سوى ما أخذوه من قوله: كان تعالى خالقا قبل أن يخلق ورازقا قبل أن يرزق[١٠٨]، وذكروا له أوجها من الاستدلال.

والأشاعرة يقولون ليست صفة التكوين على فصولها سوى صفة القدرة باعتبار

تعلقها بمتعلق خاص، فالتخليق القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق والترزيق تعلقها بإيصال الرزق، وما ذكروه في معناه لا ينفي هذا، ولا يوجب كونها صفات أخرى لا [ترجع](١٠٩) إلى القدرة المتعلقة والإرادة المتعلقة، ولا يلزم في دليل لهم ذلك.

وأما نسبتهم ذلك للمتقدمين ففيه نظر؛ بل في كلام أبي حنيفة ما يفيد أن ذلك على فهم الأشاعرة من هذه الصفات، على ما نقله الطحاوي(١١٠) قال: وكما كان [بصفاته](١١١) أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا، ليس من خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنه محي الموتى استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، ذلك بأنه على كل شيء قدير [انتهى](١١٢). [١٧٠/ج]

فقوله: ذلك إنه على كل شيء قدير](١١٣)، تعليل وبيان لاستحقاق اسم الخالق قبل المخلوق، فأفاد أن معنى الخالق قبل الخلق واستحقاقه اسمه بسبب قيام قدرته به عليه، فاسم الخالق ولا مخلوق في الأزل لمن له قدرة الخلق في الأزل، وهذا ما يقوله الأشاعرة والله الموفق انتهى كلام ابن الهمام في المسايرة(١١٤).

وهو صريح في أنه ليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين ــرحمهم الله أجمعينــ ما يصرح بكون صفات الأفعال قديمة زائدة على الصفات السبع(١١٥)، بل صريح في أن في كلام أبي حنيفة ما يفيد الوفاق بينه وبين الأشاعرة، كما هو صريح في أن ما ادعاه المتأخرون منهم من كونها صفات قديمة زائدة على الصفات السبع غير راجعة إلى القدرة المتعلقة والإرادة المتعلقة لم يقيموا عليه دليلا يستلزم مطلوبهم.

ويفيده حيث قال: وما ذكروه في [معناه](١١٦) لا ينفي هذا، أي: ما ذكره الأشاعرة ولا يوجب كونها صفات أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة والإرادة المتعلقة، ولا يلزم في دليل لهم ذلك.

وإذا علمت أن كلام أبي حنيفة والمتقدمين موافق لكلام الأشاعرة– وأن المتأخرين لم يأتوا بشيء يثبت دعواهم أصلا باعتراف محققيهم– ظهر أن من قال من حنفية هذا العصر: [و](١١٧)صفات الأفعال قديمة، ومن قال بحدوثها فقد كفر انتهى. قد أقدم على أمر عظيم من غير تثبيت ولا دليل، ومن المعلوم المقرر أنه لا



يستحق أحد التكفير إلا إذا وقع في التكذيب.

وقد تبين مما تقرر أن القول بحدوث التكوين لا يلزم منه مفسدة أصلا، فضلا عن أن يصل إلى درجة التكذيب بشيء مما علم من الدين ضرورة؛ بل تبين من تقرير ابن الهمام أنه قول الإمام أبي حنيفة _رحمه الله_ والمتقدمين.

فانظر [شناعة](١١٨) هذا التهور البارد الكاسد الفاسد فيما إذا أوقعه، اللهم إني أعوذ بك من كلمة تجر إلى سوء، اللهم وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الإخلاص في الرضى والغضب [٢٠٨/ت]، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين آمين.

قال [الإمام حجة الإسلام](١١٩) أبو حامد الغزالي(١٢٠) _روح الله روحه_ [في كتابه](١٢١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ما نصه: لعلك تشتهي أن تعرف حد الكفر، فاعلم أن شرح ذلك يطول، ومداركه غامضة، ولكن أعطيك علامة صحيحة، مطردة منعكسة، لتتخذها مطمح نظرك، وترعوي بسببها عن تكفير الفرق، وتطويل اللسان في أهل الإسلام وإن اختلفت طرقهم، ما داموا يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله، صادقين بها غير مناقضين لها.

فأقول: الكفر هو تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به، والإيمان تصديق الرسول فيما جاء به جميعا، فاليهودي والنصراني كافران لتكذيبهما الرسول صلى الله عليه وسلم، والبرهمي كافر بطريق الأولى، لأنه أنكر مع رسولنا سائر الرسل، والدهري كافر بطريق الأولى، لأنه أنكر المرسِل مع المرسَل.

وهذا لأن الكفر حكم شرعي كالرق والحرية مثلا، إذ معناه الحكم بإباحة الدم والحكم بالخلود في النار، ومدركه أمر شرعي، فيدركه بنص أو قياس على منصوص، وقد وردت النصوص في اليهود والنصارى، وألحق بهم بطريق الأولى البراهمة(١٢٢) والثنوية(١٢٣) والزنادقة والدهرية(١٢٤)، وكلهم مشتركون في أنهم مكذبون الرسل، وكل مكذب فهو كافر، وهذه هي العلامة المطردة المنعكسة(١٢٥).

ثم قال: "الوصية أن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين: لا إله إلا الله محمد رسول الله، غير مناقضين لها، والمناقضة تجويزهم الكذب على



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

الرسول بعذر أو بغير عذر، إذ التكفير فيه خطر، والسكوت لا خطر فيه"(١٢٦) انتهى.

ثم نرجع ونقول: قد فسر الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري "الأمر" في قول البخاري: "وهو فعل الرب [وأمره" إلى آخره، وفي قوله: "فالرب بصفاته وفعله وأمره" إلى آخره](١٢٧) بقول "كن"، وفسره في قوله: "وما [كان](١٢٨) بفعله وأمره" ٥/ إلى [آخره](١٢٩) بالمأمور(١٣٠).

وفيه نظر؛ بل الظاهر أن المراد بالأمر في الكل قوله: "كن"، لأن المخلوق إنما يكون ويوجد بأمره تعالى بمعنى قوله: "كن" لا بأمره تعالى بمعنى مأموره، لأن المأمور مخلوق، وأفعال المخلوقين مخلوقة لله كفاعليها عند البخاري(١٣١)، فالمخلوقات كلها عنده صادرة عن أمره تعالى بمعنى قول "كن" ابتداء [وبلا](١٣٢) واسطة، والله اعلم.



ثم نقول: إن كان البخاري قائلا بقدم صفة الفعل، وأنها صفة حقيقية زائدة غير السبع المشهورة، كما فهمه الحافظ ابن حجر من تصرفه؛ كان عطف: "وأمره على فعل الرب" في قوله: "وهو فعل الرب وأمره" مشكلا.

لأن أمره في هذا الموضع قد فسره الحافظ ابن حجر بقول كن، فإما أن يكون القول بمعنى المقول والإضافة بيانية، فهو حينئذ من كلامه تعالى، وكلامه تعالى وإن كان قديما؛ لكنه صفة أخرى ليست عين الفعل والتخليق، فيكون حمله على التخليق بهو هو مشكلا.

وإما أن يكون القول مصدرا لا بمعنى المقول؛ بل بمعنى التكلم بكن، [وتوجيهه](١٣٣) إلى المراد تكوينه، فقول "كن" بهذا المعنى ليس قديما، لأن العالم حادث بالاتفاق، وما توجه إليه كن توجها بالفعل يمتنع أن يتخلف عن التكوين لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(١٣٤)، بلا تثبط ولا تأخر.

فلو كان التوجيه قديما، لزم قدم العالم، وهو باطل باتفاق الفريقين، وحينئذ

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

فعطفه على فعل الرب مشكل أيضا عند البخاري، على فرض كونه قائلا بقدم صفة الفعل، كما فهمه الحافظ من تصرفه، لاستحالة أن يكون الحادث عين القديم[٢٠٩/ت] من وجه واحد.

فإن قلت: فهل ثم [ما يزيح الإشكال][١٣٥] عن عبارة البخاري؟ قلت: نعم، إذا قلنا: إن البخاري [قائل][١٣٦] بحدوث التكوين فلا إشكال في العطف؛ لأن التخليق هو قول "كن" بالمعنى المصدري، أي: توجيه كن إلى المراد تكونه وهو الفعل أيضا، فيصح حمله عليه بهو هو، ويؤيده سقوط "فعله" في بعض النسخ من قوله: فالرب بصفاته وأمره إلى آخره.

وأما على تقدير ثبوت لفظ "الفعل" كما في أكثر النسخ، فيمكن أن يكون مراده بالفعل مبدأ الفعل وهو القدرة بانضمام الإرادة.

والنكتة حينئذ في التصريح به مع اندراجه في ضمن صفاته، هي التنبيه على أن قدم مبدأ الفعل لا يستلزم قدم الفعل، وعلى هذا فيكون مراد البخاري بيان أن المكون والتكوين والمكون أمور متغايرة، ردا على من قال إن التكوين نفس المكون، وأما أن [التكوين][١٣٧] حادث فهو مما يفهم من عطفه: أمره على فعل الرب. كما تبين.

وعلى هذا فالمراد بالأمر الأول والثالث [قول][١٣٨] "كن" بالمعنى المصدري، أي: توجيه كن إلى المراد تكوينه، وبالأمر الثاني قول "كن" على أن القول بمعنى المقول والإضافة بيانية، وذكر كلامه بعد أمره لإفادة شمول القدم لجميع أقسام الكلام، وأنه ليس مختصا بقول "كن" كما زعمه من زعم من الكرامية[١٣٩]، كما أن ذكر "فعله" مرادا به مبدأ الفعل بعد قوله بصفاته من عطف الخاص على العام للنكتة السابقة، والله أعلم.

قال المؤلف _وفقه الله_: تم تسويده يوم السبت ٨ ذي القعدة الحرام سنة ١٠٧٠هـ بزاوية شيخنا الإمام قدس سره، بظاهر المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، عدد خلق الله بدوام الله الملك الخلاق على الدوام، والحمد لله رب العالمين.





الهوامش

(١) انظر مثلا: الكوراني: مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار، مكتبة فيض الله أفندي، تركيا، مجاميع ١١٧٤، لـ١٣، نبراس الإيناس بأجوبة سؤالات أهل فاس، مكتبة أسعد أفندي، تركيا، مجاميع ١٤٥٣، لـ٧١.

(٢) انظر مثلا: الكوراني: جلاء الفهوم في تحقيق الثبوت ورؤية المعدوم، مكتبة بلدية الإسكندرية، رقم: ٦٣٣ فنون، لـ١، إسعاف الحنيف لسلوك مسلك التعريف، مكتبة راغب قوجة باشا، مجاميع ١٤٦٤، لـ١٢.

(٣) انظر: النخلي: بغية الطالبين لبيان المشائخ المحققين المعتمدين، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ، ٤٥،كحالة: معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة،١٩، البغدادي: هدية العارفين، مؤسسة التاريخ العربي، ٣٥/١.

(٤) انظر: الآلوسي: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٦٠.

(٥) انظر: الآلوسي: المصدر نفسه،٦٠.

(٦) الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ٣٥/١.

(٧) النخلي: بغية الطالبين، ٤٥، المرادي: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ٥/١، الجبرتي: عجائب الآثار، مطبعة الشرقية، مصر، ٦٩/١، البغدادي: هدية العارفين، ٣٥/١.

(٨) انظر: أبو المواهب، مشيخة أبي المواهب، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ١٠٢، كحالة: معجم المؤلفين، ١٩، التونكي: معجم المصنفين، مطبعة طبارة، بيروت، ١٣٤٤هـ، ١٠٤/١.

(٩) الكوراني: الأمم لإيقاظ الهمم، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ، ١٣٠.

(١٠) العياشي: الرحلة العياشية، تحقيق: د. سعيد الفاضلي، و د. سليمان القرشي، دار السويدي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ٤٧٩/١، الحموي: فوائد الارتحال ونتائج السفر، تحقيق: عبدالله محمد الكندري، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ_٢٠١١م، ٥٥/٣، د. عماد عبد السلام، إبراهيم الشهرزوري الكوراني حياته وآثاره، الجمعية الثقافية التاريخية لكردستان، ١٨.

(١١) العياشي: الرحلة العياشية، ٤٧٩/١، الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١/١١.

(١٢) العياشي: الرحلة العياشية، ١/٤٧٩، الحموي: فوائد الارتحال، ٣/٥٥.

(١٣) العياشي: الرحلة العياشية، ١/٤٨٠، الحموي: فوائد الارتحال، ٣/٥٦.

(١٤) انظر: عبد الباقي الحنبلي: رياض الجنة في آثار أهل السنة، مكتبة الملك عبد الله، تحت رقم: ٢/٢٠٥٦٣، ل ٢٠، أبو المواهب: مشيخة أبي المواهب، ١٠٣.

(١٥) انظر: أبو المواهب: مشيخة أبي المواهب، ١٠٣.

(١٦) العياشي: الرحلة العياشية، ١/٤٨٢،الحموي: فوائد الارتحال، ٣/٥٩_٦٠.

(١٧) العياشي: الرحلة العياشية، ١/٤٨٣، الحموي: فوائد الارتحال، ٣/٦٠.

(١٨) العياشي: الرحلة العياشية، ١/٤٨٥، الحموي: فوائد الارتحال، ٣/٦١.

(١٩) العياشي: الرحلة العياشية، ١/٤٨٦، الحموي: فوائد الارتحال، ٣/٦١.

(٢٠) انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ١/١١.

(٢١) انظر: الزركلي: الأعلام، ١/٣٥..

(٢٢) انظر: المرادي: سلك الدرر ١/٦.

(٢٣) منه نسخة خطية بمكتبة جامعة الرياض، تحت رقم (٣٨٨١-ف٥/٨٣٧).

(٢٤) انظر: المرادي: سلك الدرر، ١/٥، الشوكاني: البدر الطالع، ١/١٢.

(٢٥) في ت (الاهتدى).

(٢٦) تعني لغويا الظلام الكثيف. انظر: الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق: د.مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٤/١٢٦.

(٢٧) التكوين ثامن الصفات الإلهية عند متكلمي الماتريدية، ففي حين يقر الفكر الأشعري الصفات السبع فقط، وهي الإرادة والقدرة والعلم والسمع والبصر والكلام والحياة؛ نجد أن الماتريدية يضيف إليها صفة التكوين أيضا، وبذلك تصبح الصفات الثبوتية عندهم ثمان صفات.

(٢٨) في ج (المذكور) وما أثبته موجود في ت، وهو الموافق للصواب.

(٢٩) ابن حجر: هو أحمد بن علي بن محمد بن علي بن احمد العسقلاني، الشافعي، شهاب الدين أبو الفضل، ولد بمصر وتوفي بها سنة ٨٥٢هـ، وهو محدث مؤرخ أديب، بلغت مصنفاته التي كانت معظمها في الحديث والتاريخ والفقه والأدب إلى أكثر من مئة وخمسين مصنفا، منها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الإصابة في تمييز الصحابة، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، إلى غير ذلك. انظر: السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، ٢/٣٦_٤٠، السيوطي: نظم العقبان في أعيان الأعيان، المكتبة العلمية، بيروت، ١/٤٥_٥٣.



١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

(٣٠) البخاري: هو الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري، ولد سنة ١٩٤هـ، روى عنه خلق كثير، سمع ببخارى والري وبغداد والبصرة، والكوفة ومكة والمدينة ومصر والشام، توفي عام ٢٥٦هـ، من أهم آثاره: صحيح البخاري. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ .١٩٨٥م، ١٢/٣٩١_٣٧١.

(٣١) في البخاري: وغيرهما، غير أن المحقق أشار إلى أن في بعض النسخ (وغيرها) مما يدل على أنه اعتمد على هذا البعض.

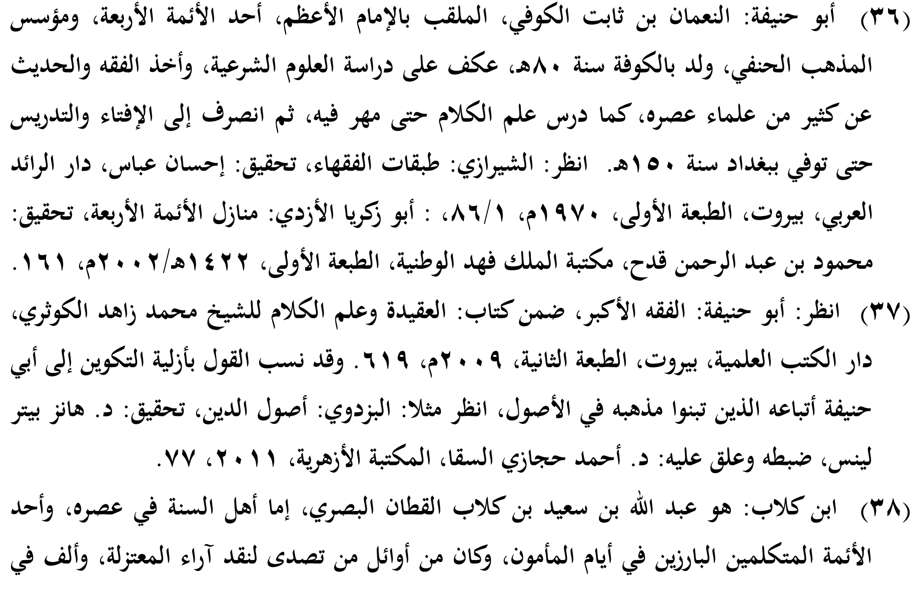
(٣٢) حرف (الواو) ساقطة في ت.

(٣٣) لفظ (وكلامه) غير موجود في البخاري، وقد أشار ابن حجر إلى أن هذه الكلمة مما انفرد بزيادتها أبو ذر.

(٣٤) البخاري: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، لابن حجر، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ_٢٠٠٠م، كتاب التوحيد، باب ما جاء في تخليق السموات والأرض، ١٣/٥٤٢.

(٣٥) جرى المتكلمون من المعتزلة والأشاعرة على تقسيم الصفات الإلهية إلى ذاتية وفعلية، غير أنهم اختلفوا حول تحديد مفهوم الذاتية والفعلية، فذهب المعتزلة إلى أن ماجرى فيه النفي والإثبات فهو من صفات الفعل كالخلق والرزق، وما لايجري فيه النفي والإثبات فهو من صفات الذات كالعلم والقدرة، وبناء على ذلك فالإرادة والكلام من الصفات الفعلية، والأشاعرة يقولون أن ما يلزم بنفيه نقيضه فهو من صفات الذات كالحياة والإرادة والعلم والقدرة والكلام، وما لا يلزم بنفيه نقيضه فهو من صفات الفعل كالإحياء والإماتة. وبينما اختلفت هاتان المدرستان حول تحديد مفهوم هذين النوعين من الصفات؛ فقد اتفقوا على أزلية الصفات الذاتية وحدوث الصفات الفعلية، أما الماتريدية فهم يرفضون التقسيم الثنائي للصفات، ويؤكدون على التسوية بين الذاتية منها والفعلية، ويؤكدون على قدمها جميعا. راجع: الباقلاني: التمهيد، عني بنشره: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م، ٢١٥، القاضي عبدالجبار: المغني، تحقيق: نخبة من العلماء، ومراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: د. طه حسين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطبعة عيسى الباب الحلبي، ١٣٨٥هـ_١٩٦٥م، ٥/٢١٠، ٢١٣، ٢٢، النسفي: تبصرة الأدلة، تحقيق: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ١/٣١٠، الصابوني: الكفاية، تحقيق: أ.د محمد آروتشي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ_٢٠١٤م، ١٣٨.







(٣٦) أبو حنيفة: النعمان بن ثابت الكوفي، الملقب بالإمام الأعظم، أحد الأئمة الأربعة، ومؤسس المذهب الحنفي، ولد بالكوفة سنة ٨٠هـ، عكف على دراسة العلوم الشرعية، وأخذ الفقه والحديث عن كثير من علماء عصره، كما درس علم الكلام حتى مهر فيه، ثم انصرف إلى الإفتاء والتدريس حتى توفي ببغداد سنة ١٥٠هـ. انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، ٨٦/١، : أبو زكريا الأزدي: منازل الأئمة الأربعة، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ١٦١.

(٣٧) انظر: أبو حنيفة: الفقه الأكبر، ضمن كتاب: العقيدة وعلم الكلام للشيخ محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، ٦١٩. وقد نسب القول بأزلية التكوين إلى أبي حنيفة أتباعه الذين تبنوا مذهبه في الأصول، انظر مثلا: البزدوي: أصول الدين، تحقيق: د. هانز بيتر لينس، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية، ٢٠١١، ٧٧.

(٣٨) ابن كلاب: هو عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، إما أهل السنة في عصره، وأحد الأئمة المتكلمين البارزين في أيام المأمون، وكان من أوائل من تصدى لنقد آراء المعتزلة، وألف في الرد عليهم، وكان ذا قوة فائقة في المناظرة بحيث يجتذب من يناظره، ولذلك لقب بابن كلاب، من مؤلفاته: الصفات، وخلق الأعمال، والرد على المعتزلة، توفي سنة ٢٤٥هـ. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١١/١٧٤_١٧٦، السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناجي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ٢/٢٩٩_٣٠٠.

(٣٩) الأشعري: هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري، ولد بالبصرة ونشأ ببغداد، شيخ أهل السنة والجماعة ومؤسس المدرسة الأشعرية، وقد تربى في أحضان المعتزلة ودرس على كبار متكلميهم، ثم رجع والتحق بابن كلاب وأصحابه، ورد على المعتزلة، والفرق الموجودة آنذاك، توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ، وله من التصانيف ما يزيد على ثلاثمائة مصنف، منها: مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة، الرد على الفلاسفة، الرد على الدهريين. انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ٣/٤٨٤، السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ٣/٣٤٧_٤٤٤.

(٤٠) في ت (لئلا) وكذا في فتح الباري.

(٤١) كان معظم الانتقادات التي وجهها المتكلمون للقائلين بالتكوين هو: أن القول بقدم التكوين يؤدي إلى قدم المكونات، مستدلين على ذلك بأن الفعل في الشاهد لا ينفك عن المفعول، فالكسر لا يوجد بدون المكسور، فكذا في الغائب لا يوجد الفعل بدون المفعول، إذا فالقول بأزلية التكوين

١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

يفضي إلى قدم المكون. وقد أبدى الماتريدية استغرابهم من هذا القول؛ إذ من المؤكد أن القديم لا يحتاج في وجوده إلى شيء آخر، في حين أن المكون لا يوجد إلا بسبب التكوين، فكيف يكون قديما؟ ويضاف إلى ذلك أن التكوين ليس بعلة موجبة لوجود المكون، بل هو صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى، وهو تكوين المحدثات وقت حدوثها، فكيف يؤدي إلى قدمها؟ وهكذا القدرة والإرادة، فإن وجود العالم يتعلق بقدرة الله تعالى وإرادته، وهما قديمتان، ولا يؤدي إلى قدم العالم فكذا التكوين. انظر: النسفي: تبصرة الأدلة، ١/٣٦١، الأسمندي: لباب الكلام، تحقيق: محمد سعيد أوزروارلي، مركز البحوث الإسلامية، إستانبول، ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م، ٩٠.

(٤٢) يرى أبو حنيفة وأتباعه من متكلمي الماتريدية أن الله تعالى يسمى خالقا وإن لم يخلق الخلق، ورازقا وإن لم يرزق الخلق، وذلك بناء على أصلهم في عدم التفرقة بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية، فكلها أزلية قائمة بذات الله تعالى. انظر: أبو حنيفة: الفقه الأكبر، ٦١٩، النسفي: تبصرة الأدلة، ١/٣٠٨، بحر الكلام، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، دار الفتح، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ_٢٠١٤م، ١٠٥.

(٤٣) يعتمد القائلون بحدوث التكوين على قياس الغائب على الشاهد، فكما لا يتصور الضرب بلا مضروب في الشاهد، فكذلك لا يتصور الخلق بلا مخلوق في الغائب، فلو كان التكوين قديما لزم قدم المكونات وهو محال. أما الماتريدية فهم يرفضون التسوية بين الشاهد والغائب في كل أمر؛ بل إنما تجب التسوية بينهما عند وجوب التسوية، والتفرقة بينهما عند وجوب التفرقة، وتأسيسا على ذلك قالوا بجواز الخلق ولا مخلوق، وأن الفعل غير المفعول، وذلك قياسا على القدرة والمقدور؛ فإنه لما لم يجز أن تكون القدرة مقدورة للقادر بها في الشاهد؛ كذلك لم يجز أن تكون القدرة والمقدور واحدا في الغائب، والفعل في الشاهد نظير القدرة، وعليه فلا يمكن القول باتحاد الفعل والمفعول، فالمغايرة واجبة في الشاهد والغائب جميعا لقيام دليل التسوية. ولكنهم يمنعون الضرب ولا مضروب، وذلك لقيام دليل التفرقة بين الفعل في الشاهد والغائب، فالفعل في الشاهد عرض لا يمكن بقائه إلى وقت وجود المفعول، أما في الغائب فواجب الدوام لكونه أزليا كبقية الصفات، فيبقى إلى وقت وجود المفعول. انظر: النسفي: تبصرة الأدلة، ١/٢٣١_٢٤٠.

(٤٤) في ت (لا خلق ولا مخلوق، كما يكون ضارب ولا مضروب).

(٤٥) في ت (يلزم).

(٤٦) في ت (الميزان).

(٤٧) زيادة من ت.

(٤٨) انطلاقا من مبدء التفرقة بين الصفات الذاتية والفعلية؛ يقرر الأشاعرة أن الله تعالى لا يتصف في

العدد ٥٣
١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

الأزل بالخلق وغيره من الصفات الفعلية، إذ لا وجود للخلق في الأزل، ولو وصف بذلك كان على سبيل المجاز دون الحقيقة. انظر: الجويني: الإرشاد، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، علي عبد الحميد عبد المنعم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٦٩هـ_١٩٥٠م، ١٤٤، الشامل في أصول الدين، تحقيق: د. علي سامي النشار وآخرون، مكتبة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩م، ٥٣٧.

(٤٩) في ت (يرض).

(٥٠) في فتح الباري (يسلم).

(٥١) في ت (الأول).

(٥٢) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، ٥٤٢/١٣.

(٥٣) في ت (الأزل).

(٥٤) يقصد الكوراني بذلك ما ذكره البخاري من قوله: وهو فعل الرب تعالى وأمره إلى قوله: فهو مفعول مخلوق مكون.

(٥٥) هذه العبارة ساقطة في ت.

(٥٦) هذه العبارة ساقطة في ت.

(٥٧) ساقط في ت.

(٥٨) في ت (و).

(٥٩) التسلسل: هو أن يستند الممكن في وجوده إلى علة، وتلك العلة إلى علة أخرى، وهكذا إلى غير نهاية.

(٦٠) هذا الإيراد هو أحد المسالك التي اتبعها الماتريدية لإلزام خصومهم وإثبات رأيهم، فالقول بحدوث التكوين في نظرهم لا محالة يؤدي إما إلى التسلسل أو استغناء الحادث عن المحدث وكلاهما باطلان. انظر: النسفي: تبصرة الأدلة، ٣٢٧/١_٣٢٩، الصابوني: الكفاية، ١٤١، التفتازاني: شرح العقائد النسفية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ_٢٠١٢م، ٦٨.

(٦١) التفرقة بين القدرة والتكوين هي أصل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، وترتب عليها معظم الخلافات التي جرت بينهما، فالأشاعرة يقولون بأن التكوين ليس بصفة حقيقية موجودة في الخارج، زائدة على القدرة، وإنما هو أمر إضافي يحصل من نسبة الأثر إلى المؤثر. أما الماتريدية فهم يذهبون إلى أن القدرة والتكوين صفتان مستقلتان قائمتان بذات الله تعالى، ولكل منهما وضيفتها الخاصة، فالقدرة تتعلق بوجود الممكن وكون الفاعل مختارا في فعله غير مضطر، من غير أن يستلزم إيجاد المقدور بالفعل، أما صفة التكوين فهي أخص من القدرة؛ لأنها هي التي تؤثر في إيجاد الموجودات

بالفعل، فهي مبدأ إخراج المعدومات من العدم إلى الوجود دون القدرة. انظر: الرازي: معالم أصول الدين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت، ٦٤_٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٨٦_١٨٧، الشيخ زادة: نظم الفرائد وجمع الفوائد، المطبعة الأدبية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ، ١٧، النسفي: تبصرة الأدلة، ٣٤٣/١، الطوسي: تلخيص المحصل: دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ_١٩٨٥م، ٣١٢_٣١٣، البياضي إشارات المرام من عبارات الإمام، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ_١٩٤٩م، ١٨٢.

(٦٢) في ت (واحد).

(٦٣) يعتبر جمهور الماتريدية صفة التكوين مبدأ لسائر صفات الأفعال من الخلق والإيجاد والإحداث ونحو ذلك، وهي صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى كبقية صفاته الثبوتية، ويذكر النسفي أن هذه الألفاظ أسماء مترادفة يراد بها كلها معنى واحد وهو إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، ويرجع سبب استخدام التكوين بدلا من الألفاظ الأخرى إلى الاقتداء بأسلافهم. انظر: النسفي: تبصرة الأدلة، ٣٠٦/١، السمرقندي: ميزان الأصول في نتائج العقول، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ_١٩٩٧م، ٣٧، الغزنوي: أصول الدين، تحقيق: عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ_١٩٩٨م، ١١٢.

(٦٤) في ت (أن).

(٦٥) لفظ (لا) ساقط من ت.

(٦٦) انظر مثلا: اللامشي: التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ٧٤، الأسمندي: لباب الكلام، ٨٨، الصابوني: الكفاية، ١٣٥، الغزنوي: أصول الدين، ١١٣.

(٦٧) هذا رأي بعض متكلمي الماتريدية فيما وراء النهر، حيث لم يكتفوا بإثبات صفة التكوين الجامعة لبقية صفات الأفعال؛ بل ذهبوا إلى أن كل صفة من صفات الأفعال صفة حقيقة أزلية قائمة بذات الله تعالى، وقد استشعر متأخرو الماتريدية خطورة هذا الرأي لما فيه من تكثير القدماء جدا، فالأفضل أن يقال إن مرجع الكل إلى التكوين، فإنه إن تعلق بالحياة يسمى إحياء، وبالموت إماتة، وبالصورة تصويرا إلى غير ذلك، فالجميع تكوين، وإنما الخصوص بخصوص المتعلقات. ملا على القاري: منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، تعليق: الشيخ وهبي سليمان غاوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م، ٨٤.







١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

(٦٨) لفظ (في) ساقط في ت.

(٦٩) كلمة (عرفت) ساقطة في ت.

(٧٠) بياض في ت.

(٧١) هذه الكلمة ساقطة في ت.

(٧٢) في ت (حادثا).

(٧٣) لفظ (لا) ساقط في ت.

(٧٤) زيادة من ت.

(٧٥) في ت (غير الزائد).

(٧٦) لفظ (هذا) ساقط في ت.

(٧٧) حرف (الواو) ساقطة في ت.

(٧٨) الإيجي: القاضي أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، ولد في بلدة (إيج) من أعمال شيراز، وتوفي مسجونا في قلعة كرمان سنة ٧٥٦هـ، عالم بالأصول والمعاني واللغة، وأحد كبار محققي الأشاعرة المتأخرين، من تصانيفه: المواقف في علم الكلام، شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، الفوائد الغياثية في المعان والبيان. انظر: السيوطي: بغية الوعاظ في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ٢/٧٥_٧٦.

(٧٩) المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي، وشرحه للجرجاني، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، ٨/٣٦.

(٨٠) ساقط في ت.

(٨١) في ت (إنه إن قلنا).

(٨٢) في ت (تسمية).

(٨٣) هذه العبارة ساقطة في ت.

(٨٤) ساقط في ت.

(٨٥) يقرر الأشعري عكس ما حكى عنه الشيخ الكوراني؛ إذ يصرح في الإبانة باشتقاق أسماء الله تعالى، وأنه لا يجوز أن يسمى على طريق اللقب، وقد اتفق على ذلك كافة المتكلمين، إلا ابن حزم فإنه أنكر اشتقاق الأسماء الإلهية من الصفات، وذهب إلى أنها أسماء أعلام فقط. انظر: الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، ١٥١/، ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ_١٩٩٦م، ٢/٢٩٦، ٣١٤.







(٨٦) بياض في ت.

(٨٧) هذه العبارة ساقطة في ت.

(٨٨) في ت (تجوز).

(٨٩) في ت (لا).

(٩٠) ساقط في ت.

(٩١) في ت (دل).

(٩٢) في ت (له).

(٩٣) ساقط في ت.

(٩٤) ساقط في ت.

(٩٥) في ت (لأنه).

(٩٦) حرف (إن) ساقطة في ت.

(٩٧) ساقط في ت.

(٩٨) في ت بعد كلمة (عنده) زيادة هي: (تعلق الإرادة).

(٩٩) بياض في ت.

(١٠٠) هذه العبارة ساقطة في ت.

(١٠١) يبدو أن الشيخ الكوراني لم يطلع على الأبحاث الكلامية التي كتبها الماتريدية حول صفة التكوين، وكذلك الاستدلالات العقلية والنقلية التي سلكوها لإثباتها، فالتكوين كان موضع عناية هذه المدرسة ابتداء من شيخها أبي منصور الماتريدي، فإذا تصفحنا مصنفاتهم الكلامية وجدنا أنهم يتطرقون لبحث هذه الصفة بشكل أكثر تفصيلا مقارنة بغيرها من الصفات، مما يعكس مدى اهتمامهم بهذه المسألة، فأبو المعين النسفي أحد أبرز رجال هذه المدرسة قد خصص جزء كبيرا من موسوعته (تبصرة الأدلة) لبحث هذه الصفة ومناقشة الآراء التي تخالفه، والرد على خصومه.

(١٠٢) في ت (الزوائد).

(١٠٣) ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد بن عبد المجيد، كمال الدين، من كبار متأخري الماتريدية، كان عالما باللغة والفقه والأصول والتفسير، ولد بالإسكندرية، أقام بحلب مدة ثم عاد إلى مصر وتوفي بالقاهرة، من مؤلفاته: المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، التحرير في أصول الفقه، وغير ذلك. انظر: الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م، ٦/٢٥٥.

(١٠٤) في ت (فالداعي متأخر).

(١٠٥) ساقطة في ت.



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

(١٠٦) الماتريدي: هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، أبو منصور، إمام الأئمة، شيخ الماتريدية، وإمام أهل السنة والجماعة في ديار ماوراء النهر، والماتريدي نسبة إلى ماتريد، وهي محلة بسمرقند، كان فقيها أصوليا، ومتكلما مفسرا، كرس نفسه للدفاع عن العقيدة الإسلامية، وصنف الكثير من الكتب، منها: كتاب التوحيد، وتأويلات أهل السنة، ورد أوائل الأدلة للكعبي، والجدل ومآخذ الشريعة، انظر: النسفي: تبصرة الأدلة، ٣٥٩/١، السمعاني: الأنساب، عبدالله عمر البارودي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ١٥٥/٥، اللكنوي: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ، ١٩٥، القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتبخانه، كراتشي، ١/ ١٣٠.

(١٠٧) تعرض النسفي لهذه المسألة في التبصرة، وذكر بأن الأشاعرة والمعتزلة اعترضوا على الماتريدية بأن القول بإقرار التكوين وقدمه قول محدث لم يعرف من قبل. وقد رد النسفي على هذا القول، ووصف أربابها بعدم الإلمام بمذهب السلف، حيث ذكر طائفة من المتكلمين البارزين من أساتذته وأساتذة أساتذته في ديار ماوراء النهر وخراسان ومرو وبلخ ممن كانوا قائلين بصفة بالتكوين وأزليته، ثم ذكر أن وفاة أكثر هؤلاء كانت قبل وفاة الأشعري، فكيف يمكن التسليم بأن هذه المسألة لم تكن مثارة من قبل. النسفي: تبصرة الأدلة، ٣١٠/١،٣١١، ٣٦٠.

(١٠٨) انظر: أبو حنيفة: الفقه الأكبر، ٦٢٢.

(١٠٩) في ت (يرجع).

(١١٠) الطحاوي: هو أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، نسبة إلى طحا قرية بصعيد مصر، فقيه حنفي، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر، توفي سنة ٣٢١هـ، من تصانيفه: أحكام القرآن، ومعاني الآثار، وشرح الجامع الصغير والكبير، وعقيدته المشهورة بالعقيدة الطحاوية. انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان، ١/ ٧١، القرشي: الجواهر المضية، ١٠٢/١.

(١١١) في ت (في صفاته).

(١١٢) انظر: الطحاوي: العقيدة الطحاوية مع شرحه للغنيمي، اعتنى به: كامل الحسيني، دار البصائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م، ٥٦.

(١١٣) هذه العبارة ساقطة في ت.

(١١٤) انظر: ابن الهمام: المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، المكتبة الأزهرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ٨٩/١_٩٣.

(١١٥) هذا الكلام محل نظر، إذ يعتبر أبو حنيفة أول من قال بالتفرقة بين الصفات الذاتية والفعلية، وصرح بأزليتهما جميعا، وهذا واضح من قوله: "لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية

والفعلية...خالقا بتخليقه، والتخليق صفة في الأزل، وفاعلا بفعله، والفعل صفة في الأزل". انظر: الفقه الأكبر، ٦١٩. والماتريدية يتفقون مع أبي حنيفة في القول بقدم الصفات وأزليتها جميعا، ويختلفون معه في التقسيم الثنائي فقط.

(١١٦) في ت (معنى).

(١١٧) حرف (الواو) ساقطة في ت.

(١١٨) في ت (بشاعة).

(١١٩) في ت (قال حجة الإسلام الإمام).

(١٢٠) الغزالي: هو حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، فيلسوف، متكلم، صوفي، فقيه أصولي، صاحب التصانيف الكثيرة في مختلف العلوم، ولد في مدينة (طوس) بخراسان، وسافر إلى معظم البلدان الإسلامية التي كانت مراكز للعلوم العقلية والنقلية آنذاك، منها العراق، والحجاز، وبلاد الشام، ومصر، ثم عاد إلى بلدته وتوفي بها سنة ٥٠٥هـ، من آثاره: تهافت الفلاسفة، والمستصفى في علم الأصول، إحياء علوم الدين. انظر: السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ١٩١/٦.

(١٢١) ساقط في ت.

(١٢٢) البراهمة: هم أتباع إحدى الديانات الهندية القديمة، عرفوا بإنكار الرسالات والنبوات لاستحالة ذلك في العقل، وذكر الباقلاني أن منهم من يعترف بنبوة سيدنا آدم، ومنهم من قصرها على سيدنا إبراهيم، وأورد أدلتهم على ذلك بالتفصيل. أما الشهرستاني فقد رفض نسبتهم إلى إبراهيم، وخطأ من قال بذلك، لأنهم ينكرون النبوة جملة وتفصيلا. انظر: الباقلاني: التمهيد، ٩٦_١١٤، الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، ٩٥/٣_٩٧.

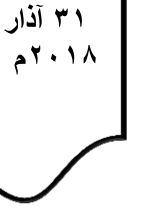
(١٢٣) الثنوية: وهم أصحاب الإثنين الأزليين، يعتقدون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس، فإنهم يعتقدون أن النور أزلي والظلمة محدثة، وللثنوية طوائف كثيرة منها: المانوية، والمزدكية، والديصانية، والمرقيونية. انظر: الشهرستاني: الملل والنحل، ٤٩/٢.

(١٢٤) الدهرية: هم الذين أنكروا الخالق والبعث والإعادة، وقالوا بقدم الدهر وإسناد الحوادث إليه، وهناك العديد من الآيات القرآنية التي تشير إليهم وتخبر عن معتقداتهم. انظر: الشهرستاني: الملل والنحل، ٧٩/٣.

(١٢٥) انظر: الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، تعليق: محمد بيجو، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ_١٩٩٣م، ٢٥-٢٦.

(١٢٦) الغزالي: فيصل التفرقة، ٦١.

العدد ٥٣





(١٢٧) هذه العبارة ساقطة في ت.

(١٢٨) لفظ (كان) ساقط في ت.

(١٢٩) في ت (إلخ).

(١٣٠) انظر: ابن حجر: فتح الباري، ٥٤٢/١٣.

(١٣١) راجع في ذلك: البخاري: خلق أفعال العباد، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض، ب.ت.

(١٣٢) في ت (بلا).

(١٣٣) في ت (وجيهة).

(١٣٤) سورة يس: آية رقم: ٨٢.

(١٣٥) في ت (فإن قلت: بم يزيح الإشكال).

(١٣٦) في ت (قائلا).

(١٣٧) ساقط في ت.

(١٣٨) في ت (قوله).

(١٣٩) الكرامية: هم أتباع محمد بن كرام السجستاني، ولد ابن كرام في سجستان، وتوفي بالقدس عام ٢٥٥هـ، وإليه تنسب الكرامية، وكان زاهدا عابدا، ومن أهم آرائه: أن الله جسم لا كالأجسام، وأنه مستقر على العرش، وجوز حلول الحوادث بذات الله تعالى، وقد ذكر مؤرخو الفرق أنهم يعنون بكونه جسما أنه قائم بذاته، وانقسمت الكرامية من بعده إلى عدة فرق، منها: الإسحاقية، والطرائقية، والهيصمية. انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م، ٢١٥_٢١٦، الشهرستاني: الملل والنحل، ١٠٨/١_١٠٩.



١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م